המכללה האקדמית בית ברל
الكلية الأكاديميّة بيت بيرل
Beit Berl College

הפקולטה לחינוך
המכון האקדמי הערבי לחינוך
المعهد الأكاديمي العربي للتربية

إستراتيجيّات مواجهة الفلسطينيّين في إسرائيل للفقر تدحض النظريّة السلوكيّة المؤسّساتيّة وتطالب بتعاطي بنيويّ مصحّح

ابراهيم فريد محاجنة

ملخّص

تُعدّ هذه الدراسة رائدةً وتجيئ للكشف عن النموذج العامّ الذي تتخلّله إستراتيجيات الفقراء الفلسطينيّين في إسرائيل في مجابهة أوضاعهم المعيشيّة الصعبة.

اعتمدت الدراسة المنهجيّة النوعيّة من خلال إجراء "مقابلات نصف مبنيّة" مع "عيّنة قصديّة" مثلت الخصائص ذات الصلة بجمهور البحث.

وجدت الدراسة أنّ الفقراء الفلسطينيّين في إسرائيل يجابهون الفقر من خلال خمس إستراتيجيّات غير متساوية الاتّباع بحسب الترتيب التالي للنموذج: المستقلّ، التبادليّ، الاتّكاليّ، المنسحب والمستسلم. الإستراتيجيات المتّبَعة تتناقض مع التفسير السلوكيّ المتبنّى من قِبَل مؤسّسات دولة إسرائيل القائل بشكل مبطّن وغير صريح، بأنّ الفقر ناتج عن ثقافة وسلوكيّات العرب أنفسهم. النتائج تتلاءم مع التفسير البنيويّ الذي يدّعي أنّ مثل هؤلاء الفقراء ما هم إلّا ضحية سياسات الإقصاء، على أنّهم يحاولون جاهِدين التعاطي مع أزمتهم الماليّة بدءا بذاتهم، وأسرهم بمختلف تشكيلاتها، ومجتمعهم المحليّ بتشعُّباته، ومن ثَمّ التوجّه إلى المؤسّسات الرسميّة ذات الصّلة قبل خطوة الانسحاب والانحدار إلى سلوكيّات غير قانونيه أو الرّضوخ والاستسلام إلى قوى عليا لانتظار تخليصهم والتفريج عنهم.

حدا بنا أن نربط ماهيّة الإستراتيجيّة بنوع الفقر، وتبيّن ما يلي: كلّما وُجِدَ أمل في الخروج من الفقر اعتمدت الإستراتيجيّات على النموذج الاستقلاليّ والتبادليّ، في حين أنّه إذا كان الفقر قابعا ومستديما كان التوجّه إلى الاتّكال والانسحاب حتى الاستسلام. وأمكننا التوضيح بأنّ الفقر

بأنواعه الثلاثة (المزمن، الاجتماعيّ والتنمويّ) لدى الفلسطينيّين في إسرائيل إنّما هو ناجم عن سياسات المؤسّسة الإسرائيليّة تُجاه مواطنيها العرب من حيث ازدواجيّة التعامل للخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، وتبنّي نظام ضمان اجتماعيّ إقصائيّ بمختلف مسمّياته. فالتغيير في إستراتيجيّات مجابهة الفقر المتمثّل في العزوف عن النماذج الخاملة والتوجّه إلى النماذج الفاعلة هو منوط بتبنّي إسرائيل لسياسات اقتصاديّة-اجتماعيّة ''شموليّة'' معتمِدةً على مبدأ ''المواطنة'' وتفعيل معايير الضمان الاجتماعيّ المقبولة عالميّا مثل ''سدّ الحاجة'' أو توفير ''التأمين''.

خلُصت الدراسة بأنّ النتائج الميدانيّة أشارت إلى تميّز معظم الفقراء العرب في إسرائيل بالالتزام بالعصاميّة في مجابهة الفقر، وذلك بالاعتماد على موارد الدعم الأربع المذكورة أعلاه.

تـوطئة

يعتبر الفقر المتفاقم داخل المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ في إسرائيل قضيّة هامّة تستوجب وضعها على رأس سلّم الأولويّات الوطنيّة؛ لِما لها من أبعاد جوهريّة متعدّدة على المستويَين الفرديّ والجماعيّ: اقتصاديّا، اجتماعيّا، ثقافيّا - تربويًّا، سياسيًّا، دينيًّا وحتّى أمنيّا (حجيرات، 2014).

الدراسات العربيّة حول ''الفقر'' هي قليلة ومحدودة، وركّزت غالبا على الجانب النّظريّ أو ما هو ذو منهجيّة استنباطيّة، وذلك من منظور اقتصاديّ صِرف مثل تعريفات الفقر، قياسه، أسبابه، سماته وإسقاطاته. وقد تطرّقت إلى حلول عامّة وواسعة النطاق (Macro) لكيفيّة التعاطي معه (أطرش، 2014؛ إعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ، 2013؛ إغباريه، 2014؛ جريس، 2014؛ حجيرات؛ 2014؛ عواوده، 2014 وغريفات، 2014). إلّا أنّ هذه الدراسات لم تطرّق إلى الموضوع من وجهة النظر الأهمّ وهي مباشرة الفقراء أنفسهم. هذه الدراسة تشكّل تغييرا في توجّه البحث، وهو فعل ميدانيّ يتناول إستراتيجيّات مجابهة الفقر داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، بناء على رواية الفقراء الجماعيّة.

هذه الدراسة هي باكورة أربعة أبحاث رصدت تعاطي المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل بضائقته الماديّة واستشراف تسلسل مجابهة الأفراد لأزمة الفقر: الاعتماد على الذات، الاستعانة بالأسرة بمختلف أشكالها (التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ)، ''استجداء'' مؤسّسات المجتمع المدنيّ بمسمّياتها وأخيرا استنفاذ الحقوق من مؤسّسات الحكومة (الدعم الممأسس).

أنواع الفقر وتفسيره

استنادا إلى تصنيف الأدبيّات للفقر، ثمّة نوعان مركزيّان نسلّط الضوء عليهما لأهميّتهما لبحثنا: "الفقر المطلق"، وهو الحالة الّتي لا تتوفّر فيها الموارد الاقتصاديّة اللازمة لتلبية الحاجيّات الأساسيّة الضروريّة للمعيشة. "الفقر النسبيّ"، وهو عندما يشعَر بشحّ الموارد الاقتصاديّة وربّما تبدو كأنّها غير متوفّرة بالمقارنة مع طبقات اجتماعيّة أخرى. بمعنى أنّ الفقير هو مَن يكون ذا مستوى دخل متدنّ مقارنة بالمستوى المعيشيّ المقبول في المجتمع، وهو يدخل حسابات "اللامساواة" بالنّسبة للدخل المتعارَف عليه بين أفراد المجتمع عامّة (مؤسّسة التأمين الوطنيّ، 2016 ص -11-10 و 34-33).

ندّعي في هذه الدراسة أنّ قياس الفقر النسبيّ المعمول به في إسرائيل لا يمثّل حقيقة الفقر في المجتمع العربيّ – الفلسطينيّ؛ لأنّ الدخل الشهريّ لا يعتبر بالضرورة مؤشّرا دقيقا لمستوى المعيشة لكونه لا يأخذ بالحسبان المصروفات (الاستهلاك) الأعلى لدى الأسرة الفلسطينيّة الّتي هي أصلا غير مغطّاة بشكل كاف ضمن سلّة الخدمات الاجتماعيّة العامّة (كالتعليم والصحة والسّكن والرعاية الاجتماعيّة)، ولا الأملاك التي غالبا تكون معدومة أو مصادرة أو محجوزة أو تعاني من تكبيلات إداريّة أو قضائيّة (حجيرات، 2014 ص 103-102 و 106).

هناك تفسيران للفقر: التفسير السلوكيّ الذي يدّعي أنّ الفقراء هم أنفسهم من يتسبّب بفقرهم؛ إذ يُتَّهم هؤلاء الفقراء بسلوكيّات اجتماعيّة ليست سويّة (بطالة، تشرّد، إدمان على مخدّرات، مزاولة القمار، الإفراط في شرب الكحول والقيام بالإجرام)، عدم التخطيط (خاصّة لِما يتعلّق بالزواج والإنجاب)، قلّة الاكتراث بالمستقبل والانهزاميّة. المؤسّسة الإسرائيليّة تدّعي بشكل مبطّن غير صريح، أنّ الفقر عند العرب هو نتيجة سلوكيّاتهم مثل تواجد كثرة الأولاد في الأسرة الواحدة، التسرّب من سلك التعليم وعدم الخروج إلى سوق العمل وبالأخصّ النّساء (انظر: بن دفيد وبليخ، 2013؛ قمحي، 2012 ص 109-108). بكلمات أخرى، يُتَّهم الفقراء باتّباع "ثقافة الفقر"[1] التي تُورّث من جيل لآخر وبها يشعرون بالسلبيّة والوضاعة والخمول واليأس والعجز.

التفسير الآخر للفقر هو "البنيويّ" ويدّعي أنّ النظريّة النمطيّة إنّما "تلقي اللوم على الضحيّة"، والمشكلة الحقيقيّة تتجلّى في البنية العامّة لمؤسّسات الدولة التي تمارس التمييز ضد المواطنين العرب في كافّة مجالات الحياة: سوق العمل، التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعيّة وغيرها. في هذا السياق يدّعي طه (2014) أنّ "سياسات الإقصاء هي إستراتيجيّة

1 مصطلح للباحث (Oscar Lewis) من عام (1959) بعد زيارته لحي فقير في المكسيك واتّهامه الفقراء بسوء الأخلاق، البطالة، الإجرام الإهمال واللهاث وراء الشهوات، وأنّ ذلك سبب رئيسيّ لفقرهم.

مركزيّة تنتهجها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة لتهميش الفلسطينيين وإضعافهم وزيادة القدرة على ضبطهم والسيطرة عليهم، وهو ما ينعكس في زيادة إفقار المجتمع الفلسطينيّ في البلاد" (ص 11).

تفشّي الفقر المدقع المستمرّ داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل وأسبابه

مدخل: بلغ عدد الفلسطينيّين داخل إسرائيل، في الثلث الثاني من العام 2013، حوالي 1,498 مليون نسمة حيث يشكّلون ما يعادل 20.2% من عدد سكان الدولة الكليّ[2]. ويصل عدد المواطنين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية إلى 1,244 حيث تنخفض نسبتهم إلى 16% من مجمل مواطني إسرائيل. دينيًّا، 82.6% من المواطنين العرب هم مسلمون، بينما 8.9% هم مسيحيّون والباقي (8.5%) هم دروز. جغرافيّا، يتمركز 52.4% من العرب في منطقة الجليل (الأعلى والأسفل)، 23.5% في المثلث، 15.9% في النقب و8% يقطنون في المدن المختلطة. من حيث الحكم المحليّ، يتبع 40% من العرب لمجالس بلدية، 52% لمجالس محليّة، 4.7% موجودون في إطار مجالس إقليمية، و 3.3% هم بدو يعيشون في القرى غير المعترف بها من قِبَل إسرائيل (غرّة، 2015 ص 18-16).

باستخدام التدريج الاجتماعيّ- الاقتصاديّ[3] المعمول به من قِبَل دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة والذي يعتبر العنقود (1) أقلّ تدريجا اجتماعيّا-اقتصاديّا، بينما يعتبر العنقود (10) وهو الأعلى، يشير إلى أنّ (81.4%) من السلطات المحليّة العربيّة متقوقعة بين العناقيد 3-1 (80%)، في حين (17.3%) منها تندرج ضمن العنقود (4)، وفقط سلطة عربية واحدة (1.3%) تتمركز في العنقود الأوسط (6). هذا الانحدار لكافّة السلطات المحليّة داخل العناقيد الاجتماعيّة-الاقتصاديّة الأقل حظّا يدلّ على الوضع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ السّيّء الذي يعاني منه هذا المجتمع في كافّة مجالات الحياة: التعليم، العمل، السُّكنى ومستوى المعيشة، كما سنسهب لاحقا (للتعمّق أكثر حول الحكم المحليّ الفلسطينيّ في إسرائيل، انظر: جبارين ومصطفى، 2013).

أكثر من نصف الأفراد (54.3%) في المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ يعيشون ضمن أسر فقيرة. وإنّ الفقر يبرز بشكل خاصّ لدى الأطفال (57% يعيشون ضمن أسر فقيرة) وكبار السن (48%). وتجدر الإشارة إلى أنّ الفقر في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل يكاد يكون مزمنا عبر تعاقب الأجيال (أطرش، 2014 ص 49-47؛ مؤسّسة التأمين الوطنيّ،

2 تضمّ الإحصائيّات الإسرائيليّة الرسميّة سكان شرقيّ القدس وهضبة الجولان المحتلّيْن إلى العرب في الداخل- على الرّغم من أنّ أغلبيتهم حائزون على مكانة "مقيم دائم" في إسرائيل ولا يملكون الجنسيّة الإسرائيليّة.

3 المركّبات المركزيّة المحدّدة للتدريج الاجتماعيّ-الاقتصاديّ لوحدة جغرافيّة هي: الموارد الماليّة للسكّان: عمل، مخصّصات ومصادر أخرى، السّكن: الاكتظاظ وبقيّة المركّبات، أجهزة منزليّة: جهاز تكييف، حاسوب، دي في دي وغيرها ، جودة مركبة التنقُّل : العدد والنّوع ، تعليم وثقافة، العمل والبطالة، شدائد اجتماعيّة-اقتصاديّة من شتّى الأنواع، وخصائص ديمغرافيّة.

2016 ص 23 و26).

كما أنّه ثَمّة أربعة أسباب هامّة لتفشّي الفقر في المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ في إسرائيل نرصدها من خلال سياسة الاحتلال المباشرة المتمثّلة في: مصادرة الأراضي والأملاك، هدم المساكن بحجّة عدم المصادقة على الخرائط الهيكلية، تهجير قسري خاصّة للبدو في القرى غير المعترف بها، وإحكام قبضة أمنيّة وممارسة سبل تهميش المواطنين العرب كشكل من أشكال الاستعمار المحليّ. وبكلمات أخرى، فإنّ إسرائيل تعمل على عرقلة رأس المال الماديّ (مثل البنى التحتيّة، المباني والمصانع) ورأس المال البشريّ (القائم على المستوى التعليميّ والمهنيّ) للفلسطينيّين داخل إسرائيل، وتتّبع منذ قيامها وحتّى اليوم إستراتيجيّة حرمانهم من تنمية وتطوير اقتصادهم وجعلهم يعيشون على هامش الاقتصاد الإسرائيليّ (إعمار للتنمية والتّطوير الاقتصاديّ، 2013 ص 30-23؛ إغباريه، 2014 ص 89-83؛ جريس، 2014 ص 37-36؛ غنايم، 2014 ص 70).

السبب الأول للفقر وهو البنية السكّانيّة: فالمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل هو مجتمع فتيّ وشابّ من النّاحية العمريّة، حيث تبلغ نسبة المجموعة العمرية 19-0 حوالي 50,6%، مقابل نسبة 4% من المسنّين الذين تتجاوز أعمارهم الـ 65 عاما. وعليه، تصل نسبة الأسر الكبيرة التي تضمّ أكثر من أربعة أبناء حتى سن 17 إلى ما يقارب 57% من المجموع الكليّ لأسر المجتمع العربيّ - الفلسطينيّ في إسرائيل (غرّة، 2015 ص 18-17). هذه المعلومات في حدّ ذاتها مؤشّر على أنّ نسبة الإعالة[4] (Dependency Ratio) هي عالية بل ومثقلة جدا.

السبب الثاني للفقر هو الأجور المنخفضة والبطالة، حيث بلغ متوسّط الدخل الشهريّ المتاح[5] للأسرة العربيّة-الفلسطينيّة في إسرائيل ما يقارب 7650 شاقلا[6] (وهو ما يعادل 60% من دخل الأسرة اليهوديّة الّذي يصل إلى 12786 شاقلا). هذا وإنّ المعطيات في هذا الصدد تشير إلى أنّ الدخل الصّافي للفرد العربيّ الواحد هو1950 شاقلا (ما يعادل 40% من اليهوديّ والذي يصل إلى 4816 شاقلا). هذه المعطيات الدّالة على مستوى دخل منخفض تتلاءم كذلك مع بيانات توزيع الدخل للأسرة العربيّة في الداخل الفلسطينيّ إذ إنّ 70% من الأسر العربيّة تنتمي إلى الأعشار الخمسة الأولى (المنخفضة) (دائرة الإحصاء المركزيّة، أيّار 2013). هذه الفجوة العميقة بين المجتمع العربيّ-الفلسطينيّ والمجتمع اليهوديّ تتمثّل في عدم المساواة في تقسيم الدخل الإجماليّ القوميّ والذي يحصل منه العرب فقط على 7% مقابل 93% لليهود

4 نسبة الإعالة: النسبة بين عدد الأطفال والمسنّين في المجتمع (المعتمدون) وبين نسبة العاملين في سوق العمل (المنتجون). نسبة الإعالة الدارجة في إسرائيل هي بين السكّان الّذين تتراوح أعمارهم بين 19-0 وأبناء 65 فما فوق (المعتمدون) مقابل (قسمة) بين السكّان الّذين تتراوح أعمارهم بين 64-20 (المنتجون).

5 الدخل المتبقّي بعد الحسم الضريبيّ وإضافة مدفوعات التحويل مثل مخصّصات التأمين الوطني.

6 الدولار الأمريكي يعادل (3.9) شاقلا.

(إغباريه، 2014 ص 80-79).

كما وتشير الإحصائيّات إلى أنّ معظم القرى العربيّة تقف على رأس هرم البلدات الّتي تعاني من البطالة (أكثر من 10%) والعمالة المنخفضة، حيث أنّ نسبة العمالة عند الرجال العرب تقارب 40% (بالمقارنة مع 66% عند اليهود)، و24% عند النساء العربيّات (مقابل 59% عند اليهوديّات) (شطيير وهرصبرغ، 2013 ص 185-186).

إنّ البطالة العالية والعمالة المنخفضة ناتجتان عن: ممارسة التمييز في قيمة الأجور (عواوده، 2014 ص 187)، مستوى تعليم منخفض (جبارين وإغباريه، 2010 ص 12)، سياسة تمييز وعزل عنصري في سوق العمل، صغر حجم قطاعي الأعمال والتجارة عند العرب، تدهور البنى التحتية والتخطيط المدني، انعدام المناطق الصناعيّة والتجاريّة، وأخيرا تخلّف شبكة المواصلات العامّة (جريس، 2014 ص 37-36؛ غنايم، 2014 ص 70).

السبب الثالث للفقر هو تحوّل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ إلى مجتمع استهلاكيّ غير متّزن وبوتيرة فاقت وتيرة ازدياد ونموّ دخله، فغدت النتيجة الواضحة أنّ معدّل ما ينفقه الفرد العربيّ شهريّا يفوق معدّل دخله الشهريّ. فقد أظهر تقرير إعمار أنّ معدّل الدخل الإجماليّ (المعياريّ) للفرد العربيّ يصل إلى 3.155 شاقلا، في المقابل فإنّ معدّل إنفاقه يصل إلى 4.116 شاقلا، أي أنّ معدّل العجز الشهريّ (المعياريّ) للفرد يصل إلى 962 شاقلا (إعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ، 2011). إنّ ما يساعد على هذا التطوّر المشوّه هو افتتاح البنوك الإسرائيليّة لفروع عديدة في القرى والمدن العربيّة وتقديم التمويل اللازم بالدّين لهذا التوسّع الاستهلاكيّ. وعليه، لم يعد الاستهلاك قائما على ما يملكه الفرد من دخل حقيقيّ، وإنّما يتمشّى بحسب ما يتوفّر من سبل الدّفع (مثل تقسيط المبالغ وتفعيل بطاقات الاعتماد الماليّة). فكان من إسقاطات ذلك تراكم الديون وفوائدها الماليّة وتزايدها؛ ممّا أدخلَ العديد من العائلات العربيّة في دائرة الفقر وتجريدها من أملاكها المرهونة (عواوده، 2014 ص 185 و190-189).

السبب الرابع للفقر هو إقصاء الضمان الاجتماعيّ في إسرائيل لمواطنيه العرب، حيث أجمعت الأبحاث المنجزة على ازدواجية تعامل الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة (Rosenhek, 2011)، وتبنّي نظام ضمان اجتماعيّ إقصائي بعدم اعتماده على معيار "الحاجة" (وجوب إثبات المواطن حاجته للمخصّص من خلال اجتيازه فحص استحقاق) أو "التأمين" (دفع مسبق لأقساط التأمين الاجتماعيّ لفترة زمنيّة محدّدة لتلقّي المخصّص) بل بارتكازه على معيار "الانتماء" إلى شريحة معيّنة بمسمياته: الفئويّة (Gal, 1998)، الجمهوريّة (Shafir & Peled, 2002) الزبونيّة (دورون، 2007) ومكافآت الولاء (فريدمان وشاليف، 2010). هذا الإقصاء يتجسّد، فيما يعني هذه الدراسة، في حقيقة أنّ متوسّط الدعم والمنح الحكوميّة

التي تحصل عليها الأسرة العربيّة الفقيرة هو 1937 شاقلا مقابل 2139 لدى الأسرة اليهوديّة الفقيرة. وفي الواقع، فإنّ 50% من الأسر العربيّة-الفلسطينيّة الفقيرة تحصل على دعم أقلّ من 1480 شاقلا مقابل 2010 شواقل لدى الأسر اليهوديّة الفقيرة. هذا التفاوت يبرُز بشكل أكبر إذا نظرنا إلى متوسّط الدعم للفرد في الأسرة، حيث أنّه يعادل 576 شاقلا للفرد في الأسرة العربيّة-الفلسطينيّة الفقيرة مقابل 764 شاقلا للفرد في الأسرة اليهوديّة الفقيرة. هذا ماثل في حين أنّ وسيط الدعم للفرد في الأسرة العربيّة-الفلسطينيّة الفقيرة لا يتعدّى 223 شاقلا للفرد مقابل 589 شاقلا للفرد في الأسرة اليهوديّة الفقيرة. كما وأنّ متوسّط الدعم الحكوميّ للأسر العربيّة-الفلسطينيّة التي تضمّ أطفالا يعادل 305 شواقل فقط مقابل 492 شاقلا لدى الأسرة اليهوديّة (مع وسيط 148 شاقلا و421 شاقلا على التوالي) (إعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ، 2013 ص 30-23).

منهجيّـة البحث

أسئلة الدراسة

تبرِز الأدبيّات ذات العلاقة بالموضوع أنّ الفرد في مواجهته للأزمات يستند إلى أربعة مصادر عون: الاعتماد على القدرات الذاتية، الاستعانة بما في داخل الأسرة بأشكالها المختلفة (التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ)، التوجّه إلى مؤسّسات المجتمع المدنيّ بمسمّياتها، وتحصيل الحقوق من المؤسّسات الحكوميّة الرسميّة ذات الصلة (الدعم الممأسس) (Prochaska & DiClemente, 2005). وهذه الدراسة الرائدة تأتي للكشف عن النموذج العامّ الذي تتخلّله الإستراتيجيات الّتي يتّبعها الفقراء الفلسطينيّون في إسرائيل في مجابهة أوضاعهم المعيشيّة الصعبة. لذا، اهتممنا بمصادر العون المشار إليها أعلاه وتبيان مدى انسجامها مع أحد تفسيري الفقر المعروفَين في الأدبيّات البحثيّة: السلوكيّ أو البنيويّ.

إجرائيا، رسمنا نموذج مجابهة الأوضاع المعيشيّة الصعبة يشتمل على الأسئلة التالية:

كيف يتمّ تدبير المتطلّبات المعيشيّة اليوميّة: مأكل، ملبس، مواصلات إلخ؟

كيف يتمّ تدبير المتطلّبات المعيشيّة الأسبوعيّة: استضافة ضيوف، التزامات غير متوقّعة، مرض أحد أفراد الأسرة، تلف إحدى منظومات الاستهلاكات المنزليّة (مثل دورة المياه وشبكة الكهرباء)، تعطّل أحد الأجهزة المنزليّة الضروريّة للمعيشة إلخ؟

كيف يتمّ تدبير المتطلّبات المعيشيّة الشهريّة: تسديد مختلف الفواتير: مياه/مجاري، كهرباء، مواصلات، اتصالات أرضية/خلويّة، إنترنت أو اشتراكات في قنوات خاصّة إلخ؟

كيف يتمّ تدبير المتطلّبات المعيشيّة الخاصّة بمواقيت موسميّة نحو شهر رمضان، الأعياد، والمناسبات الاجتماعيّة الصيفيّة وغير ذلك؟

كيف يتمّ تدبير مبالغ دفع المستحقّات وتغطية النّفقات السنويّة: ضريبة البيت، رسوم التأمينات، لوازم افتتاح السّنة الدراسيّة، حفلات التخرُّج، إقامة أعياد الميلاد وغير ذلك؟

طريقة البحث واختيار العيّنة

اعتمدنا على المنهجيّة الكيفيّة (Canella & Lincoln, 2011; Christians, 2011; Giardina & Newman, 2011) التي تلائم "تحليل السياسات" من حيث الأخلاقيّات، والنزول إلى الحقل واستخدام الأدوات البحثيّة اللازمة. إنّ منهج البحث الكيفيّ أتاح لنا فرصة دراسة الظاهرة المطروحة في حيّز أجوائها الطبيعيّة وذلك من خلال المعلومات والأفكار التي يفيد بها شركاء البحث حول الموضوع بناء على فهمهم وتصوّراتهم. لذا، اعتمدنا في هذا الصّدد على التجربة كما يعيشها جمهور البحث، لنقوم بدَوْرنا بتحليلها لاحقا من خلال التركيز على العمليّة والمعنى.

أجرينا "دراسة حالة" (Case Study) (Flyvbjerg, 2011) لمَن هم من أسر تعاني من أوضاع معيشيّة صعبة (عيّنة قصديّة/غرضيّة) من معظم مناطق المجتمع العربيّ-الفلسطينيّ في إسرائيل. وقد قمنا بإجراء مقابلات مع 42 ممثّلا عن عائلات متوسّطة (تضمّ ثلاثة أولاد على الأقلّ) والتي تتلقّى معونات من إحدى المؤسّسات التي توفّر دعما ماليّا/عينيّا للعائلات ذات الفقر المدقع مثل " ضمان الدخل - التأمين الوطنيّ"، وجمعيّات إغاثة مثل "لجان الزكاة". لم نحدّد سلفا عدد العائلات المزمع مقابلتها، وتوقّفنا عن إجراء المقابلات ريث وصولنا إلى مرحلة "الاكتفاء": تكرار الردود عن الأسئلة وعدم إبداء ما هو جديد لدى شركاء البحث.

أداة البحث ومصادر المعلومات

استخدمنا "المقابلات النصف مبنيّة" (Semi Structured Interviews) (شقيدي، 2003؛ Lincoln, Yynham & Guba, 2011)، حيث ركّزنا على دراسة معايشة التجربة من وجهة نظر الناس. وقد افترضنا أنّ المقابلات ستتيح اتّباع أسلوب "المشاركة" بالنّسبة لوصف الأسر للإستراتيجيّات المستخدَمة من قبلها للتعاطي مع الفقر. إنّ حيثيّات موضوع الدراسة المعنون بـ "إستراتيجيّات مواجهة ضائقة ماليّة" تجعل من المقابلات أكثر تقرّبا إلى جمهور البحث باعتبارها تتعامل معهم كأفراد يتمتّعون بمزايا خاصّة إضافة إلى مقولاتهم الجماعيّة.

خلال المقابلة، وجّهنا أسئلة مفتوحة لشركاء البحث لتمكينهم من التعبير عن وجهات نظرهم بشكل شامل وعميق حول تدبير الأسرة لأمورها المعيشيّة اليوميّة، الأسبوعيّة، الشّهريّة، الموسميّة والسنويّة بتفاصيلها الّتي أسلفناها.

المقابلة الرئيسيّة أجريت في منزل شريك البحث (بيئته الطبيعيّة) مع فتح المجال لأفراد الأسرة للتدخل أيضا أثناء المقابلة. وننوّه بأنّ المقابلات اعتمدت على الحوار الوديّ مع الباحث الميداني، حيث تمّ توجيه الأسئلة بناء على المحاور المطروحة بنفس الصيغة والتسلسل باللغة العربيّة. وارتأينا إلى إعادة صياغة نتائج المقابلات (الاقتباسات) باللغة العربيّة - الفلسطينيّة المحكيّة بمختلف اللهجات والممزوجة باللغة العبريّة لتسهيل استيعابها وفهمها من قِبَل جمهور القرّاء.

سيرورة جمع المعلومات

الاستجابة للمشاركة في البحث كانت محدودة نظرا لتخوّف الأسر من أنّنا نقوم بإعادة تقييم احتياجاتهم وتقدير حجم المساعدة المستحقّة من المؤسّسات الداعمة. وعليه، عانينا في بداية الأمر من الالتواء الاستعراضيّ لمحاولة إظهار أكبر قدر من الفقر وقلّة الحيلة. وهذا بدَوْره تطلّب استخدام مهارات الاتصال المهنيّة التي درسها وذوّتها الباحثون الميدانيّون (أخصائيّون اجتماعيّون أثناء تأهيلهم وممارستهم المهنيّة) مثل خصائص ومراحل المقابلة، الالتزام بنوع الإنصات المطلوب واستخدام فن طرح الأسئلة مثل: الاستيضاح، التجسير، التوجيه، الاختيار من متعدّد، الافتراضيّة، ما هو مباشر وذو نهاية مفتوحة، وغير ذلك. هذه المهنيّة عزّزت من ثقة شركاء البحث وأوصلتنا إلى المعلومات المطلوبة. لكنّ بعض شركاء البحث تحرّج من توثيق المقابلة مع عدم إبداء ممانعتهم لأجراء اللقاء، لذلك وُعدوا بإخفاء هويّاتهم والعمل على التعميم وحذف أي مقولة قد تؤدّي إلى الكشف عن هويّاتهم.

مراحل تحليل المقابلات

اجتازت عمليّة تحليل المقابلات ثلاث مراحل رئيسيّة:

الأولى، تصنيف البيانات وترميزها (coding): بعد القراءة الأوليّة للنتائج قمنا بوضع نظام تصنيف نستند إليه في عمل التحليل، حيث عنونّا المعلومات المتضمّنة في البيانات المجموعة المتمثّلة في كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة كاملة. وذلك باعتبار أنّ أسئلة البحث الإجرائيّة تعدّ العامل الأساس في تحديد وتوجيه نظام التّصنيف {بعض الباحثين يسمّي هذا التصنيف "المفتوح" أو "الوصفيّ"}.

ثانيا، تدوين الملاحظات (Memoring): بعد التّصنيف المذكور أعلاه قمنا بالقراءة

الثانية ومن ثَمّ تدوين ملاحظاتنا بعد أن استقرّ في مخيّلتنا هيكل مبنيّ لهذا النظام التصنيفيّ. هذه الملاحظات صيغت بشكل أسئلة مؤدّية إلى المزيد من البحث والاستقصاء سواء في مضمار المعلومات المتوفّرة أو في مضمار ما دُوّن ليعكس علاقات قائمة بين الفئات المعنيّة وهي بحاجة إلى تحقيق.

ثالثا، تحديد الأنساق والأنماط: في هذه المرحلة تمّ تحديد الأنساق والأنماط في "التصنيف المحوريّ" (Axial Coding) باعتباره يرصد الفئات وكأنّها تدور حول محور واحد {قد يسمّيه آخرون "أسر التّصنيف" (Coding Families)؛ لأنّه يجمع الفئات في أسرة واحدة}. ثمّ عاوَدنا قراءة البيانات لتصنيفها لمرّة ثانية على شكل أنماط وأنساق في مستوى تجريديّ أعلى من التصنيف المفتوح إلى أن وصلنا إلى النتائج المبيّنة أدناه بعناوينها، فقراتها وجوهرها (شلسكي والبرط ،2007; Cheek, 2011; Perakyal & Ruusuvuori, 2011).

نتائـج

توطئة: خلصنا في العموم إلى بناء خمس نماذج تنطوي تحتها كافّة الإستراتيجيّات المستخدَمة من قِبَل الفلسطينيّين في إسرائيل للتعاطي مع أوضاعهم المعيشيّة الصَّعبة. المعيار الذي استُخدم في بناء النماذج هو مدى "فاعليّة أو خمول" الإستراتيجيّات التي عكست النموذج. إنّ تسلسل النماذج أدناه يترتّب من الخامل (وهو يتمشّى مع التفسير السلوكيّ) إلى الفاعل (وهو يتمشّى مع التفسير البنيويّ). هذه النماذج الخمس، لإستراتيجيّات مواجهة الفقر، بمسمّياتها وتركيبتها تعدّ اجتهادا شخصيّا أوّليّا مقتصرا على النتائج المستوحاة من البحث، الأمر الّذي يجعلها قابلة للنقد وإعادة التشكيل:

الاستسلام: حيث التوكُّل على قوى عليا مثل قدرة الله سبحانه وتعالى، القضاء والقدر والنصيب.

الانسحاب: الانسحاب من المسلَّمات المجتمعيّة ما يتمثّل في الاعتزال والانغلاق على النّفس، والدينيّة حيث الامتناع عن دفع المستحقات كالفواتير/الكمبيالات والالتزامات الماليّة المقرّ بها شرعا، والقانونيّة حيث اللجوء إلى الربح غير القانوني.

الاتّكال/الاعتماد: بداية، "استجداء" مؤسّسات المجتمع المدنيّ بمسمّياتها، ومن ثمّ مطالبة مؤسّسات البلديّة ذات الصلة، وأخيرا تحصيل الحقوق من المؤسّسات الحكوميّة.

التبادليّة: إقامة التشارك مع الآخرين من خلال الانتساب إلى جمعيّات التوفير التكافليّ، صندوق الحمولة للطوارئ، والاستقراض وطلب "العون" من المعارف كردّ جميل لمعروف قد صُنِع في السّابق.

الاستقلاليّة: الاعتماد على الذات من خلال زيادة دخل الأسرة، تنويع مصادر الدخل، سحب المدَّخرات والتوفير، بيع المقتنيات والأملاك وتقليص مصروفات الأسرة.

إنّ الفلسطينيّين الفقراء في إسرائيل يجابهون الفقر من خلال إستراتيجيّات تنطوي تحت النماذج الخمس المذكورة أعلاه بشكل غير متساوٍ. وفيما يلي سنعرض نماذج التعاطي مع الفقر بالترتيب الّذي يتمشّى بناء على مدى استخدامها من قِبَل شركاء البحث: المستقلّ، التبادليّ، الاتّكاليّ، المنسحب وأخيرا المستسلم. في كلّ نموذج سنعرض مجموع الإستراتيجيّات المستخدَمة المتبلورة وفقا للإجابات. ولا بدّ وأن ننوّه بأنّنا ارتأينا إعادة صياغة الاقتباسات المقولة باللهجات الفلسطينيّة المختلفة، والممزوجة أيضا باللغة العبرية، وذلك لتسهيل استيعابها وفهمها من قِبَل جمهور القرّاء في العالم العربيّ.

النموذج الاستقلاليّ: معظم الفقراء مستقلّون ويحاولون الاعتماد على الذات في مجابهة فقرهم

سنعرض في هذا النموذج الاستقلاليّ خمس إستراتيجيّات في مجابهة الفقر وفق مدى الاعتماد على الذات: زيادة الدخل، تنويع مصادر الدخل، استخدام المدَّخرات والتوفير، بيع المقتنيات والأملاك وتقليص مصروفات الأسرة.

زيادة دخل الأسرة وذلك من خلال انخراط الزوجة أو الأبناء والبنات في العمل الموسميّ مثل الأعراس: "بروح أنظّف الأواني في الأعراس في المنتزهات والقاعات. المهم إنه هناك فش حدا يشوفني أو يعرفني لأني متخفية في المطبخ"؛ تجميع المعادن مثل الحديد، النحاس والألمنيوم لبيعها لتجّار الخردة: "بس أروِّح من المدرسة بطلع على ورش العمار الجديدة أو الكراجات أو المكبات (مكان تراكم المواد الصلبة تالفة الاستعمال) عشان أدور على حديد أو ألمنيوم وإذا بلقا (أجد) أدوات كهربائية أو أسلاك تلفون فيها نحاس أحسن وأحسن"؛ تجميع قنّينات غازيّة فارغة خاصّة بمنتجات إسرائيلية وبيعها: "أنا صبيه بلبس ترينغ (ملابس رياضة) وبأخذ اخوي الأصغر معي مع كيس بلاستيك كبير على الأماكن إلي كان فيها أفراح ومناسبات أو الشوارع إلي فيها محلات شبابية لأنه فيها كثير قناني فارغة. بأمثِّل إني بعمل رياضة مشي واخوي هو إلي بلم وأنا كأنّي بساعده". ثمّة أسر كاملة تتكاتف سويّة في "الضمان" في العمل الموسميّ مثل قطف الزيتون، اللوز، جني التمور، الحمضيّات والتفاح: "من سنين إحنا نضمن زيتون من نفس العائلة. ثلث المحصول إلنا والثلثين الهم بس مصروف الدراسة (عصر الحَبّ) عليهم أو النص بالنص والتكاليف برضه (أيضا) بالنص"، "إحنا منضمن من خواجا (يهوديّ) موجود خارج لبلاد. التمر بمنطقه بيسان. إحنا ربع وهو ثلاثة أرباع الغلة. هو ما بأمِّن للخواجات إلي زيه. يخاف يسرقوه أو يحطوا إيدهم على أرضه". بعض النساء تحدّثن

القيام بعمل الخياطة البسيطة أو تزيين سيارات أعراس: "أنا مش خيّاطة بس بأعرف أقصّر بنطلون أو ثوب، أخيط عراوي، اعمل رقع للشباب والصبايا ب10- شاقل مش أكثر بس الحمد الله مستورة. الناس بتفوت علي (تأتي) عشان تربّحني. آخر سنه أنا أزيّن سيّارات العرسان. أغسلها وألمّعها وباحط (أضع) عليها شويه (قليلا) ورود وخيط ابيض على طول السيارة وزركشه (زينة) خفيفة على العجلات والمرايا. في محلات خصوصي لهذا التزيين بس الأوادم (الأفاضل) يحبوا استفتح (أنال رزقي) وأربح".

تنويع مصادر الدّخل مثل الذهاب إلى الحقول للبحث عن طعام من كلأ الأرض كالمأكولات الفلسطينيّة التراثيّة المشهورة: "الله يخللينا الأرض المشاع فيها كل خيرات الدنيا وخاصة الأكل الشهي والصحي والاهم انه ببلاش (من غير مقابل). الأرض بمنطقتنا فيها كل إشي يخطر على بالك: خُبّيزه، عكّوب، علت (أو علك أو هندبة)، اللسينه، الزعمطوط، والزعتر للدقة (للفطور) والأقراص"؛ زراعة الأرض الملتفّة حول البيت بخضروات للطبخ لبيعها أو المبادلة بها: "أنا فلّاحة أصليّة. حوالينا كان قطعة أرض نتوش (حكوميّة) صغيره بس مزبلة. نظفتها وحطيت سياج حوليها وزرعتها كل إلي من حبه- ملوخية سبانخ، دوالي (ورق عنب)، بامية، لوبيا وفاصوليا. نأكل منه ونوزع على الحبايب اللي ما ينسونا من كرمهم وأحيانا نبيع للمعارف والجيران خاصة يوم الخميس لطبخة الجمعة". هناك أسر خاصّة من بدو النقب تربّي الحيوان مثل الدواجن المواشي والطيور: "إحنا نعيش في ألهو (لوحدنا) لهيك نربي كل شيء ييجي (يخطر) على بالنا مثل دجاج، غنم، بقر طيور بس بكميّات محدودة. إحنا ما نعلفها (نشتري لها الطّعام) لأننا نرعاها في السهول من خير ربنا. هذه ربحتنا. حتى الدجاج والعصافير نفتح أقفاصها عشان تدوّر على رزقها. أولاد الحلال يشتروا منا ويرزقونا لأنهم ناظرين الوضع". أهل المدن المختلطة تحدّثوا عن صيد الأسماك: "أنا سمكه ما بقدر ابعد عن البحر. استغلّ الوقت بالصيد. أنا صياد شاطر بعرف وين أوقف وامتى (متى) وكيف أصيد. الشكر للرب كل يوم برجع على البيت محمّل سمك للأكل وللجيران وللبيع". وهناك أسر تحدّثت عن تصنيع وإنتاج المأكولات والحلويّات للاستهلاك الذاتيّ وبالأخصّ للمتاجرة بها: "بنات اليوم يشتغلن وبحبين المعجّنات والأكلات الطبيعيّة مش المصنّعة مثل الألبان، الأجبان، المربيات والمخلل حتى مية البندوره (صلصلة الطماطم) الطبيعيّة على الرغم أنها أغلى من السوق. إحنا مجموعه من النسوان كل وحده متخصّصة بأكله معينه. إحنا نوصي على بعض أمام الزبونات ونعمل دعاية لبعض (لبعضنا البعض). عادة الشغل خفيف لأنه الوضع الاقتصادي سيء على الكل بس إحنا نعتمد على المناسبات والعزائم خاصّة أهل الخير والمعارف والمؤسّسات إلي تشفق علينا وتشتري منا".

سحب المدّخرات والتوفير بما فيها أخذ نصيب الأسرة من جمعيّات التوفير التكافليّ لعدم قدرتها على الاستمرار بالالتزام الشّهريّ: "ما معي 400 شيكل كل شهر قسط الجمعيّة. طلبت أوقف شوي على أمل نطلع من الأزمه بس للأسف مش غادرين (قادرين) نكمل"، أو لصرف النقود: "صار عندنا انفجار في ماسورة المياه داخل الدار. أخذنا حصتنا من الجمعية لأننا ما نقدر نعيش من غير مياه"؛ سحب التوفير بعيد المدى: "يا حرام أبو أمل راح على "المبتاحيم" (مؤسّسة صناديق الادّخار) وسحب كل حقوقه (مدّخراته) وأولاد الحرام أخذوا منهن 35% ضريبة لأنه سحبهن قبل الوقت. شو بدنا نعمل. متنا من الجوع"؛ سحب أموال التأمينات المختلفة: " أم أسعد كانت تشتغل في مصنع قبل ما تمرض وكان يدفعوا عنها تأمين حياة. لما خلّصت شغل أجا عندنا وكيل التأمين وأقنعنا نكمل إحنا ندفع بشكل خاص. لما طلبنا المصاري (النقود) مرمطونا (جعلونا نعاني) وبالآخر أعطونا ملاليم (قروش) لأنه تأمين وفيه خسارة. ما كان في حل ثاني قدامنا".

بيع الأملاك والمقتَنيات من عقارات: "بعت حصتي في بيت أبو زوجي لأخوه. صحيح إنه نصيبنا ما كان كبير والمبلغ ما يحرز (ليس كبيرا) بس الغريق يتعلق بقشه"، أو أراضي: " أنا ما بأعرف ورثتي من أبوي. أجا تاجر مجوهرات واشترى نصيبنا أنا وأخواتي على الخارطة. أخواتي خافوا انه أخوتي يتراجعوا عن إعطائهن حصتهن بس أنا كنت ميتة اقبض المصاري لأني بحاجتهن. ما إلك علي حلفان انه البرّاد (الثلّاجة) كانت فاضيه إلا من قناني ألمي الباردة". وثمّة نساء بعن الحليّ من ذهب وفضة: "بعت صيغتي خاتم وسواره وعقد. هذه الصيغة كان زوجي مشتريها هدايا أيام الخطبة وبعد الزواج. كانت عزيزة علي. بكيت لما بعتها بس ما في اليد حيله. سترة بناتي أولى وأهم من كل المجوهرات".

تقليص مصروف الأسرة بعدّة طرائق منها تقليص المأكل: "أنا اعتمد على طبخات لا تحتاج للحوم أو الدجاج أو الأسماك. أطبخ الأكل إلي يشبع الصغار لكن من غير تكلفه"، وتقليص المشروبات "أتحدى أن ترى عندنا كولا. أكثر شيء شراب أبو شقره (عصير مركَّز يحلَّل مع الماء). زوجي يشرب دخان عربي بخمس شواقل مع شاي مش قهوة"، وتقليص الملبس "لا أسمح بشراء ماركات. حتى لو البنت عيطت (بكت) دم مكان الدمع من عينيها. اليوم أسمح لنفسي أخيّط وأقصّر وأطوّل ملابس الأولاد. لأنه مفش مصاري بالمرّة". بعض الأسر تقوم بشراء الخضروات آخر اليوم قبل ما يخرب/يتلف لأنه أرخص بكثير. "طبختنا تحددها خضرة آخر اليوم إلي قربت تحمّض (تفسد) عند بياع الخضار لأنو يبيعها كلها حتى لو كانت كميه كبيره بأرخص سعر لأنه أفضل له ما يكبها (يتخلّص منها)". هناك أسر ترسل الأولاد إلى أماكن المناسبات والحفلات العامّة للأكل والاستمتاع بدون مقابل: "ندخل على العرس

نسلّم على أهل العريس ونروح نوكل، نتحلّى ومرّات نرقص ونكيّف من غير نقوط. مش عند الكل، بس في الأعراس أو الحفلات الكبيرة"، وهناك أسر كثيرة تعزل نفسها عن المجتمع: "الحمد لله لا نروح على محل، ولا نجامل في أي مناسبة، ولا نضيّف أو نستقبل ضيوف لأنه بصراحة ما معنا التكاليف. كل شيء غالي هذه الأيام. أولادي أحوج لهذه المبالغ إلي هي أصلا مش موجودة".

التبادليّة: النموذج الثاني في تعاطي الفلسطينيّين العرب مع فقرهم

سنعرض في النموذج التبادليّ أربع إستراتيجيّات متّبعة في مجابهة الفقر حسب مدى التبادليّة: جمعيّات التوفير التكافليّ، صندوق الحمولة للطوارئ، الاستقراض وطلب "ردّ الجميل" من المعارف.

أصرّح بالمفاجأة من مدى انتشار ظاهرة جمعيات التوفير التكافليّة. حيث تساهم العضوة (باعتبار غالبيّة الانتساب هي من النساء) في دفع مبلغ شهريّ محدّد ومحدود على أن تأخذ كل عضوة المبلغ المجموع الكليّ دفعة واحدة في الدورة (يتحدّد ذلك بحسب أعداد المشاركات) بناء على مناسبة خاصّة كالخطوبة أو الزواج (وليست عامّة كالأعياد أو افتتاح السنة الدراسيّة)، أو أزمة/ضائقة تلمّ بإحدى العضوات تجعلها محتاجة إلى مال. إحدى النساء شرحت قائلة: " سبحان الله، ما يضيع حدا. بلشت الخرفيه (بدأ المشوار) في أربع جارات تدفع كل واحده 200 شاقل شهريّا وأنا أمينة الصندوق. المسألة تطوّرت لحد ما صرنا 17 مره (امرأة) مع مبلغ شهريّ 300 شاقل يعني مجموعه حوالي5000 شاقل يطلع لكل وحده. أنا من حظّي ما كنت أوخذ المبالغ عشان أشجع الصبايا ووضعنا بالبيت كان مليح. بس يوم ما ضحك اليهودي على زوجي في العمارة وانكسر (أعلن الإفلاس) وخرب بيته صرت أوخذ قسم من نصيبي وأدفع الأقساط. آخر رمق أخذت كل مستحقّاتي حوالي 15000 شاقل. بركه. فتحِن علينا (تيسّرت الأحوال) حوالي ثلاث أشهر وأكثر. بس خسارة ما كملت في الجمعية لأنه ما معي أدفع الأقساط".

المشاركة في صندوق الحمولة للطوارئ هي ظاهرة جديدة في بعض المناطق العربيّة – الفلسطينيّة، ويحصل ذلك بآليّتَين: الأولى، دفع مبلغ شهريّ أو سنويّ (يدفع في رمضان) عن كلّ ربّ أسرة مهما بلغ عدد أفرادها. الثانية والأكثر انتشارا هي دفع مبلغ تحدّده الحمولة لسد ضائقة أحد أفرادها ضمن شروط حازمة وواضحة (مثل عدم تمويل مدمني الكحول أو المخدرات إلخ.). وغالبا ما تشرف الحمولة على صرف مبالغ الصندوق لصالح الجهات المتّفق عليها. في هذا السياق حدّثنا أحد مشاركي البحث: "والله أجاني واحد من أكارم العيلة وقال انه سمع عن أوضاعي بعد ما انكسرت (أعلنت الإفلاس) وسألني شو حاجتي. بصراحة عزت

عليّ نفسي. قلت له انه أموري على ما يرام. بس هو زارنا مع زوجته إلي فهمت من مرتي عن وضعنا الصعب. تسهلوا (انصرفا). بعد أيام رجع مع اثنين من زعامة العيلة وعزّروني لأني كذبت عليهم. قالوا لي انه هذا حقّي. لأنه طول حياتي كنت سبّاق في الدفع وأجا الوقت يردوا جميلي (خدماتي). المبلغ كان ممتاز. كنت على البلاطة، بس الحمد الله، العيلة ما نسيتني".

الاستقراض بأنواعه: تكافليّ، رسميّ وما يتعلّق بالسوق السوداء. بعض الأسر لجأت إلى الاقتراض التكافليّ من الأقارب والمعارف من غير احتساب فائدة ماليّة، والتسديد يكون بمرونة من حيث عدد الأقساط والمدّة، وذلك بعد رفض البنوك أو أيّة مصادر منظّمة أخرى إقراضهم لحالتهم الماديّة السيّئة وعدم وجود ضمانات أو كُفلاء: "أنا بأخذ من هذا وأعطي هذاك. بديش (لا أريد) يقولوا عني نصاب. لولاهم علينا كان متنا من الجوع أو انفضحنا بين الناس" "أولاد الحلال كثار. يعرفوني من زمان. يعطوني مبلغ بالعملة إلي أنا بحاجه إلها مثل شاقل أو دولار أو دينار أو حتى يورو حسب المديونيّة السابقة. مرّات ابن الحلال يشترط يقرضك بعمله أجنبيه عشان ما يخسر بنزول الشاقل بس أنا أحدد وقت ترجيع المبلغ. أحيانا أطلب مهله أطول ويوافقوا من غير مشاكل". الاستقراض الرسميّ من البنوك ينساب لأسر انزلقت حديثا في الفقر وما زال عندها ضمانات أو كفلاء: "ما كنش أمامنا حلّ ثاني غير الاستقراض من البنك على شروطهم. أقول لك إنا نرجع الدين؟ اكذب عليك. ولا قسط سدّدنا. ولا معنا نسدّد القرض. شو بده (ماذا) يعملنا البنك؟ يحجز علينا؟ يتفضل! إذا بلاقي شيء محرز (ذا قيمة) بالبيت يأخذه. بده (يريد) يسجننا؟ يا ريت (حبّذا). أحسن من الهمّ إلي إحنا فيه". ولعلّ الإستراتيجيّة الأخيرة هي الاستقراض من السوق السوداء مع التأكُّد من وجود شبكة حماية اجتماعيّة ستدعمه ماليّا لتسديد ديونه: "بأعرف أنهم مجرمين وانه القرض حرام بس ما كان حل ثاني. أعطوني مهله كافيه لأرجع المبلغ. أنا عايش مع ناس وجيران وأقارب ملاح. مش راح يتركوني. أنا متأكد انه الناس إلي حولي راح تساعدني أسدّد المبالغ، لأني ما قصّرت معهم ودائما كنت الأوّل إلي بساعدهم".

اللجوء إلى طلب العون من الأقارب والجيران والمعارف كردّ جميل. "الناس لبعضها. اليوم عندي بكره عندك. الشطارة تقدم قرشك الأبيض ليومك الأسود. أنا ما أخجل اطلب أي شيء من جيراني أو أقاربي أو حتى أصحابي لأني سبق وقدّمت. اطلب كل شيء أعطيتهم إياه زمان (سابقا): مصاري، توصيله في السيارة، مساعده في البيت، مؤن مثل الزيت والسكر والشاي. على فكره أنا صنائعي (صاحب مهنة) شاطر اخدمهم كلهم دائما من غير إيجار. لهيك ما أخجل منهم".

النموذج الاتكاليّ: بعض الفقراء يطرقون أبواب المؤسّسات التّطوعيّة والبلديّة والحكوميّة

سنعرض في النموذج الاتكاليّ ثلاث إستراتيجيّات للتعاطي مع الضائقة الاقتصاديّة الّتي تتطوّر من إطار طبيعيّ إلى الرسميّ (الممأسس). وهذه مبدوءة بـ ''استجداء'' مؤسّسات المجتمع المدنيّ بمسمّياتها، ومن ثم الانتقال إلى مطالبة مؤسّسات البلديّة ذات الصلة مثل الشؤون الاجتماعيّة، وأخيرا سنتطرّق إلى محاولات تحصيل الفقراء لحقوقهم من المؤسّسات الحكوميّة الاجتماعيّة.

''استجداء'' مؤسّسات المجتمع المدنيّ بمسمّياتها: في الحقيقة هناك نوعان من المؤسّسات التي يتوجّه إليها الفقراء بحثا عن المساعدة: مؤسّسات تزوّد ''المحتاجين'' بأموال ومعونات عينيّة ممثّلة في لجان الزكاة المنتشرة في الأماكن الفلسطينيّة في إسرائيل، ومؤسّسات أخرى تزوّد الفقراء بتقارير ومستندات وتوصيات ومكاتيب رسميّة قد تساعدهم في تلقّيهم مساعدات ماليّة وعينيّة من مصادر مختلفة. بالنّسبة للمؤسسات التي تقدّم معونات ماليّة وعينيّة مباشرة، نسوق ما تمّ الحديث فيه: تقول البنت الكبرى لإحدى الأسر الفقيرة: ''أبوي وأمي ما يعرفوا قراءه وكتابه. رحت على لجنة الإغاثة تبعت المشايخ (لجنة الزكاة). هناك عِمل لي تحقيق طويل. وطلب أوراق من البلديّة ومن البنك والتأمين (الوطنيّ) وحتى ضريبة الأملاك. قلت له انه أبوي من الضفة (الغربيّة) وما معه جنسيّة. هزّ برأسه ووعد خير. قال هذه إجراءات روتينيّة. أنا مش رايح أتنازل له. هذا حقنا. وإلا إحنا مش مسلمين؟''. شابّ في الثانوية قال: ''أبوي عنده سرطان. يتداوى في الكيماوي. لسه ما أخذ عجز من التامين الوطني. قدّمت طلب للجنة الزكاة وأعطونا 1500 شاقل شهري. وعدتهم لمّا أبوي يأخذ مخصص عجز ابلغهم عشان يقطعوا المعاش''.

مطالبة مؤسّسات البلديّة ذات الصّلة وخاصّة الشؤون الاجتماعيّة:

مسنّة تتحدّث عن توجُّهها إلى مكتب الشؤون: ''معاشي ما يكفي بالمرّة. رحت على موظّفة الشؤون. قالت لي انه يطلع لي (استحقّ) كاز (تدفئة) بحوالي 300 شاقل. كل أسبوع كنت أروح لحد ما أخذت الشيك. صرفته بالبريد واشتريت فيه الدواء الشهري من كوبات حوليم (عيادة صندوق المرضى)''. ورجل يتحدّث عن مطالبته للشؤون، كما يلي: ''لما ربنا ابتلاني بالمرض العاطل (السرطان) توجّهت للشؤون عشان يعطوني معاش. هم حكوا مع الإغاثة وأعطوني 1500 شاقل بالشهر. الشؤون أعطوني أجرة سيارة تأخذني وترجعني للدار لما بأخذ كيماوي''.

تحصيل الحقوق من المؤسّسات الحكوميّة الاجتماعيّة وعلى رأسها التأمين الوطنيّ: يقول أحد الرجال عن توجهه للمطالبة بحقّه في مخصّص ضمان الدخل: ''كلّ حياتي اشتغل ولما تعطّلت وتوجّهت للتأمين عشان أوكل واشرب بدأ يطلب أوراق (مستندات) تعجيز. بقيت

وراءهم (استمررت في المطالبة) حتى أخذت 2800 شاقل بالشهر. نعمه. أحسن منهم. بلاهن بموت من الجوع. صدّقني انتظر هذا المبلغ لحظه بلحظه". ويقول مسنّ: "المعاش ما كان يكفي. التأمين قالوا عندي أملاك مسجله على اسمي. قلت لهم أعطوني هذه الأملاك وأنا ما بدي (لا أريد) المعاش. يظهر إنهم يحكوا عن الأرض إلي معمر عليها الأولاد. أعطيناهم الخرائط. فعلا زاد المعاش حوالي1200 شاقل. بصعوبة بخلص (أنهي) الشهر. بس شيء أهون من شيء".

النموذج الانسحابيّ: قسم من الفقراء ينسحبون من المسلَّمات المجتمعيّة والدينيّة والقانونيّة

سنعرض في النموذج الانسحابيّ ثلاث إستراتيجيّات للتعاطي مع الضائقة الاقتصاديّة تتعلّق بالانسحاب من المسلمات المجتمعيّة كالاعتزال والانغلاق على الذات، والدينيّة حيث الامتناع عن دفع المستحقّات كالفواتير/الكمبيالات والالتزامات، والقانونيّة حيث اللجوء إلى الربح غير القانونيّ.

الانسحاب من المسلّمات المجتمعيّة والتي تتمثّل في الاعتزال والانغلاق على الذات: "صدقني يما يا حبيبي ما حدا شافنا (منتبه إلى حالِنا). صرنا خواجات (أجانب). الكل بقول نفسي نفسي. ممكن الناس حولنا تتعجّب ليش (لماذا) إحنا عايشين أصلا؟ مشان هيك إحنا كافيين الناس شرنا (نعتزل مخالطتهم) ما بدنا يجوا فينا (يختلطون بنا) ولا احنا نيجي فيهم". فتاة قالت: "سبحان الله حتى الشباب ما يطلعوا عليّ وعلى أخواتي. ليش مالنا؟ جمال أدب أخلاق وأحلى تربيه وإلا لأنه عايشين في حارة (اسم حي فقير) إلي مسميينها مخيم لاجئين. قلت لأمي ما بدنا أي علاقة مع هاي الأشكال. إحنا أشرف منهم وأحسن منهم وبكره منورّيهم مين إحنا".

الانسحاب من المسلّمات الدينيّة: المقصود التملّص من الواجب الدينيّ الّذي يفرض دفع الديون المستحقّة لصالح الأشخاص، وتسديد الكمبيالات لصالح الشركات التجاريّة، والفواتير المفروضة من قِبَل السّلطة المحليّة وشركات حكوميّة مثل: فاتورة المياه، الكهرباء، المجاري، الهاتف وخطّ الإنترنت، ضريبة مسطّح المنزل، مخالفات السير وغيرها. فعدم سداد ذلك بحسب الدّين هو مساس بحقوق الغير. مشاركو البحث الذين اتّبعوا هذه الإستراتيجيّة بعد أن شرحوا قلّة حيلتهم وعدم وجود أيّة إمكانيّة لتسديد هذه الالتزامات، عقّبوا عليها بلغة توظيفيّة/ ساخرة/ناقمة بعيدة عن أيّة مشاعر أو تعاطف تُجاه الآخر أو الندم، أو عقد التّسديد: "شو بطلع بأيده يساوي؟" "هذا الموجود" "الله منعم ومفضّل عليه. يسامحنا أو يستنا (ينتظر) فرج ربك". "يحبسونا" "يحجزوا على حسابنا في البنك (مقولة على سبيل التهكّم)" "يتعلّموا ما يعطونا ولا يؤمنوننا لقدام (في المستقبل)" "شو مساوية إلنا (المؤسّسات العامّة) عشان ندفع لها؟"

"لمين ادفع؟ كلهم حراميه ونصّابين" "لا أنا أوّل واحد ولا آخر واحد". "يسامح، بلقاه عند ربه وبصحّة أولاده".

الانسحاب من المسلّمات القانونيّة من خلال اللجوء إلى الربح غير القانونيّ مثل عدم الالتزام بتوفير رصيد الشيكات، وحتى بلوغ عمل الإجرام مثل القيام بالسرقة والمتاجرة بالممنوعات أو عمل التزييف أو ممارسة الغش أو اتّباع سبل الخداع، وغير ذلك. لا نعرف إلى أيّ مدًى يوجد هذا السلوك خاصّة وأنّ مشاركي البحث تحدّثوا عنها بشكل عامّ ومرمّز وافتراضيّ: "الجوع جبّار. إذا بكره ابني يلتفّ على شلّة زعران ويتاجر معهم في الممنوع.... سلاح أو إلي هو أنا بتفهمه وبأخذ المصاريف إلي راح يعطينا إيّاها. ما كان أمامه حلّ ثاني إلا فضيحتنا قدام الناس"، "أنا ما بسأل أولادي من وين لكم هذه الأغراض؟ مهما كانت: أواعي (ملابس)، بيلفون (هاتف جوّال)، مصاري. أنا مش قادر أوفّرها الهم. لهيك بخرس"،" التزييف شطارة. لا؟ آه ولا لأ؟ شطارة. الكل يغش. رأيك ليش صار فينا هيك؟ اليهود غشّونا وصار وضعنا زفت. عشان هيك أنا ما "بترجيش" (لا أنفعل –بالعبريّة-) لما بأعرف انه ابني "زيفان" أو "رمّاي" (مزيّف أو غشّاش –بالعبريّة-). هذه الأصول عشان تعيش. مش اشي كبير. نأكل ونشرب ونام".

النموذج الاستسلاميّ: قلّة من الفقراء يتّكئون على قوى عليا

سنعرض في النموذج الاستسلاميّ إستراتيجيّة واحدة يتبنّاها قلّة قليلة من الفقراء للتعاطي مع الضائقة الاقتصاديّة وهي الاتّكاء على قوى عليا مثل التوكّل على الله سبحانه وتعالى، القضاء، القدر، والاعتماد على النصيب والحظ والغيب عموما. بكلمات أخرى، في هذا الإطار تنعكس الوجهة السلبيّة وانتظار "المسيح المنقذ". وتبدو الفكرة الرئيسيّة المستحوذة على هذه الفئة أنّ حالة الفقر هي شيء "مكتوب" ولا يمكن تغييره: "هذا الأمر من الله مش من العبد"، هذا الشيء من الله شو بدنا نسوى؟ "الفقر مش عيب"، "الله لا يكلّف نفسا إلّا وُسعها"، " مع الزمن أتأقلم"، "الصبر مفتاح الفرج"، "ما زال الخير موجود". وما يعكس الوجهة السلبية، فنحو: "المثل العربي يقول لو تجري جري الوحوش غير رزقك ما بتحوش"، "القران بيقول فامشوا في مناكبها مش اسعوا وهيانا (ها نحن) ماشيين وبانتظار الفرج"، "شو إلي قبلنا قالوا: اعتم ساعات الليل قبل بزوغ الفجر. راح ننتظر شوي على أمل يطلع الضوا" "شو يعرفني انه الوضع إلي أنا فيه مش تكفير سيئات؟!" "هذا نصيبنا في الدنيا والي من الله يا محلاه"، "قدرنا بدنا نشوفه ممكن بكره نربح بالوينر (قرعة يا نصيب) ونصير أغنياء شو بعرفنا!".

ملخّص ونقاش

الفلسطينيّون الفقراء في إسرائيل يجابهون الفقر من خلال إستراتيجيّات تنطوي تحت خمسة نماذج بشكل غير متساوي الاتّباع، على النحو التالي: المستقلّ، التبادليّ، الاتكاليّ، الانسحابيّ والاستسلاميّ. إنّ الإستراتيجيّات المتّبعة تتناقض مع التفسير السلوكيّ المتبنّى من قِبَل مؤسّسات دولة إسرائيل، والّذي يظهر بشكل مبطّن وغير صريح (انظر بن دفيد وبليخ، 2013؛ قمحي، 2012 ص 109-108) بل تتناغم مع التفسير البنيويّ الذي يدّعي أنّ هذه الشريحة هم ضحايا سياسات دولة إسرائيل (أطرش، 2014؛ إغباريه، 2014، حجيرات،2014 وغنايم، 2014)، لكونهم يحاولون بكلّ جهدهم التعاطي مع أزمتهم الماليّة ابتداء من ذاتهم، وأسرهم، ومجتمعهم المحليّ وانتهاء بالمؤسّسات الرسميّة قبل الانسحاب والانحدار إلى الجوانب غير القانونيّة أو الاستسلام إلى قوى عليا منتظرين قدوم ''المسيح المنقذ'' لتخليصهم من فقرهم.

من المهمّ ربط ماهيّة الإستراتيجيّة بنوع الفقر: كلّما كان هناك أمل في الخروج من الفقر ''ولو مؤقّتا'' اعتمدت الإستراتيجيّات على النموذج الاستقلاليّ والتبادليّ، في حين إذا كان الفقر ''ملازما مستمرّا'' يكون التوجّه نحو الانسحاب والاستسلام. فمثلا هناك الأسر الّتي تعاني من فقر مزمن مدقع، وتلك الّتي تعاني من التهميش مثلما يحدث للأسر أحاديّة الوالدين (للأرامل والمطلّقات) مع أطفال، والأسر الّتي تضمّ المرضى أو المعاقين الّذين لا يتلقّون مخصّصات ماليّة من جهاز الضمان الاجتماعيّ لعدم بلوغ إعاقتهم النسبة الكافية، أو الأسر التي لا تحمل هويّة إسرائيليّة خاصّة إذا كان أحد الوالدين من الضفة الغربيّة أو أنّهم فارّون من مناطق سكناهم الأصليّة وما يلاحقهم من مشاكل كالانتقام (وهؤلاء يحتاجون إلى مصروفات عالية)، أو أسر المدمنين على المخدّرات والكحول أو ممارسة القمار-فكلّ هؤلاء توجّههم يكون نحو الانسحاب والاستسلام. أمّا الأسر الّتي تعاني من فقر اجتماعيّ ناتج عن تعامل اجتماعيّ واقتصاديّ تمييزيّ؛ فإنّ توجّه أفرادها يكون إلى النموذج الاتكاليّ، بينما أسر الفقر التنمويّ الناتج عن التمييز العنصريّ مثل العمّال المهرة والأكاديميّين الّذين يعانون من البطالة المسلّطة عليهم بسبب سدّ السوق في وجههم لكونهم فلسطينيّين، فإنّها تتّبع النموذج الاستقلاليّ أو التبادليّ (انظر: عواوده، 2014؛ غريفات، 2014).

هذه الأنواع الثلاث من الفقر هي نتاج ممارسة المؤسّسة الإسرائيليّة لسياسات مباشرة تجاه مواطنيها العرب من حيث ازدواجيّة التعامل بالنّسبة للخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة (Rosenhek, 2011)، وعدم عمل نظام الضمان الاجتماعيّ في إسرائيل كما ينبغي فلا

يكون شبكة الأمان للمواطنين العرب؛ وذلك لتبنّيه سياسة الإقصاء من تحصيل المخصّصات بمسمّياتها: الفئويّة (Gal, 1998)، الجمهوريّة (Shafir & Peled, 2002) الزبونيّة (دورون، 2007) ومكافآت الولاء (فريدمان وشاليف، 2010). بمعنى أنّ تغيير العرب الفلسطينيّين في إسرائيل لإستراتيجيّات المجابهة حيث إلغاء النموذج الانسحابيّ والاستسلاميّ وحتى الاتكاليّ واندفاعهم إلى الاستقلاليّ والتبادليّ هو منوط بتبنّي إسرائيل سياسات اقتصاديّة - اجتماعيّة "شموليّة" تعتمد على مبدأ "المواطنة" واستخدام معايير الضمان الاجتماعيّ المقبولة عالميّا وهي "سدّ الحاجة" أو توفير "التأمين".

قائمة المراجع

أطرش، ع'. (2014). تأثير البعد القوميّ للسياسات الاقتصاديّة على توزيع المداخيل والفقر بين العرب. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 58-41): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

إعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ .(2013). **تقرير إعمار السنويّ 2013: الفقر في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل- قياسه، عوامله وإسقاطاته**. الناصرة.

إغباريه ع'. (2014). قراءات إحصائيّة في الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ للفلسطينيّين في الداخل. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 98-77): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة واعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

القريناوي ع'. (1998). مساهمة النظريّة البنيويّة في التدخُّل المهنيّ في مجتمع متعدِّد الثقافات. **مجتمع ورفاه**، ي-ح (2), 267-253 (بالعبريّة).

بن دفيد د'. (2014). **نظرة على وضع الدولة: رسوم بيانيّة حول المجتمع الاقتصاد والسياسات.** القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (بالعبريّة).

بن دفيد د، وبليخ ح. (2013). فقر وعدم المساواة في إسرائيل: تطوُّر الظاهرة على مرّ السنين بالمقارنة مع دول OECD. داخل دان بن دفيد (محرّر)، **تقرير وضع الدولة: مجتمع اقتصاد وسياسات لسنة 2013** (ص 62-17). القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (بالعبريّة).

جبارين ي، وإغباريه أ. (2010). **تعليم قيد الانتظار: السياسات الحكوميّة والمبادرات الأهليّة للنهوض بالتعليم العربيّ في إسرائيل**. الناصرة وحيفا: دراسات- المركز العربيّ للحقوق والسياسات وعيادة حقوق الأقليّة العربيّة- كليّة الحقوق- جامعة حيفا (بالعبريّة).

جبارين ي، ومصطفى م. (2013). **الحكم المحليّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل :**

جوانب سياسيّة، إداريّة وقانونيّة. حيفا: بردس (بالعبريّة).

جريس ح. (2014). الخلفيّة الرأسماليّة النيو ليبراليّة وتطوُّر سياسات الاقتصاد الإسرائيليّ. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 41-23): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

حجيرات م. (2014). آثار وتداعيات الفقر على المجتمع الفلسطينيّ. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 132-99): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

دائرة الإحصاء المركزيّة (أيّار 2013). **استطلاع الدخل الموحّد 2011**. القدس (رقم الإصدار 1524) (بالعبريّة).

دورون أ. (2007). تصميم سياسات اجتماعيّة. داخل أوري إفيرام، جوني جال ويوسي قاطن (محرّرون). **سياسات اجتماعيّة في إسرائيل: اتجاهات ومعضلات**. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (باالعبريّة).

شقيدي أ. (2003). **طرائق جمع المعلومات. كلمات تحاول اللمس: البحث النوعيّ- النظريّة والتطبيق** (ص 92-69). تل-أبيب: راموت (بالعبريّة).

شطيير ح. وهرصبرغ إ. (2013). نساء في سوق العمل: تأثير الثقافة على أنماط التشغيل والأجور. داخل دان بن دفيد (محرّر)، **تقرير وضع الدولة: مجتمع اقتصاد وسياسات للعام 2013** (ص 2012-185). القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (بالعبريّة).

شلسكي س. وألبرت ب. (2007). **مبنى المدوَّنة البحثيّة. سبل كتابة البحث النوعيّ: من تفكيك الواقع إلى بناء النص** (ص 152-83). تل-أبيب: معهد موفيت (بالعبريّة).

طه م. (2014). سياسات الإفقار في الداخل الفلسطينيّ: هل هي فعلا أداة للسيطرة والضبط؟. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 20-9): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

عواودة ي. (2014). الحلول الذاتيّة لمشكلة الفقر: ترشيد الاستهلاك كنموذج. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 98-77): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

غرّة ر. (2015). **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (7): السكّان، المجتمع والاقتصاد.** القدس معهد فان لير ودار نشر الكيبوتس الموحد (بالعبريّة).

غريفات ب. (2014). أدوات التكافل الاجتماعيّ: الزكاة وثقافة التبرُّع. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 182-173): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

غنايم خ. (2014). القوى البشريّة، الثروة الزراعيّة والحيوانيّة، الصناعيّة والمشروعات الاقتصاديّة. داخل طه مجدي (محرّر). **سياسات الإفقار وسبل مواجهتها** (ص 59-73): أم الفحم والناصرة: مركز الدراسات المعاصرة وإعمار للتنمية والتطوير الاقتصاديّ.

فريدمان إ. وشاليف م. (2010). مكافآت الولاء. داخل إيرز، صفاديا وحنا كاتس (محرّرون)، **دولة هاجرة-دولة مراقبة** (ص 75-55). تل-أبيب: رسلينغ (بالعبريّة).

قمحي إ. (2012). توجُّهات في سوق العمل: فجوات في نسبة التشغيل والأجر. داخل دان بن دفيد (محرر)، **تقرير وضع الدولة: مجتمع اقتصاد وسياسات للعام 2012-2011** (ص 140-107). القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (بالعبريّة).

مؤسّسة التأمين الوطنيّ (2016). **حجم الفقر والفجوات في الدخل: تقرير عام 2015** . القدس(بالعبريّة).

Atkinson, A. (1989). Social insurance and income maintenance. In Atkinson, A,B (ed.), *Poverty and Social Security* (pp. 104-124).New York Harvester Wheatsheaf.

Cheek; J. (2011). The Politics and Practices of Funding Qualita tive Inquiry: Messages about messages about messages. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 251-268). London: Sage Publications.

Christians, C. (2011). Ethics and politics in qualitative research. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of quali tative research* (pp. 43-60). London: Sage Publications.

Conella, G & Lincoln, Y. (2011). Ethics, research regulation and critical social science. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 81-90). London: Sage Publications.

Doron, A. & Kramer, R. (1991). *The welfare state in Is rael: The evolution of social security policy and practice*. Boul der, Colo.:Westview Press.

Flyvbjerg B. (2011). Case Study. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 301-316). London: Sage Publications.

Gal, J. (1998). Categorical Benefits in Welfare States: findings from Great Britain and Israel. *International Social Security Review*. 51, (1), 73–101.

Giardina, M. & Newman J. (2011). Cultural Studies: Perfor mative Imperatives and Bodily Articulations. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 179-194). London: Sage Publications

Lincoln, Y; Yynham, S. & Guba, E. (2011). Paradigmatic controversies, contradictions and emerging confluences, Revis ited. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 97-128). London: Sage Publications.

OECD. (2007). *Social Expenditure 1980-2003: Interpretative Guide of SOCX*. Paris: OECD.

Perakyal, A. & Ruusuvuori, J. (2011). Analyzing talk and text. In. N. Denzin & Y. Lincoln (eds.), *The Sage handbook of qualitative research* (pp. 529-544). London: Sage Publications.

Prochaska, J. & DiClemente, C. (2005). The transtheoritical approach. In John Norcross & Marvin Goodfriend (Eds.). *Hand book of Psychotherapy Integration* (pp. 147-171). New York: Oxford University Press.

Rosenhek, Z. (2011). “Dynamics of Inclusion and Exclusion in the Israeli Welfare State: State Building and Political Economy.” In B. Turner and G. Ben-Porat (Eds.), *The Contradictions of Israeli Citizenship: Land, Religion and State* (.Pp. 63-86) London: Routledge,

Shafir, G. & Yoav, P. (2002). Being Israeli: The Dynam ics of Multiple Citizenship. Cambridge University Press.